مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر عجز الموازنة على عرض النقد في الاردن للمدة 1990 – 2020
اسم الكاتب: أحمد خلف ابراهيم علو الجرجري، أوس فخر الدين ايوب الجويجاتي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3836
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

The effect of the budget deficit on the money supply in Jordan for the period 1990-2020

Ahmed K. I. Al Jarjary[1] , Aws F. A. Al jwejatee[2]
College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Ahmed K. Ibrahim, College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Ahmed.khalaf6690@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2023.177387

Article History: *Received*:18/8/2022; *Revised*:8/9/2022; *Accepted:* 26/9/2022; *Published*: 1/3/2023.

Abstract

The importance of this research lies in identifying the impact of the budget deficit or surplus as a percentage of GDP on the money supply in the narrow sense as a percentage of GDP in Jordan. The narrow money supply was presented as a percentage of the GDP, which coincided with its effects and trends between the short and long terms. The research concluded with the necessity of adopting the principle of transparency and the comprehensive future vision when preparing the general budget, as transparency consists in disclosing information related to the general budget, and thus the society recognizes its role, especially when there is a budget deficit and public debt. As for the future vision, it is based on the use of standards of Economic efficiency to achieve budget goals.

Key words:
(Budget Deficit Or Surplus As A Percentage Of GDP, Narrow Money Supply As A Percentage Of GDP)

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 42, No. 137
March 2023

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al Jarjary, Ahmed K., Al jwejatee, Aws Fakhr Al Deen (2023)."The effect of the budget deficit on the money supply in Jordan for the period 1990-2020". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 42 (137), 107 -120, https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤٢)، العدد (١٣٧))،
نيسان ٢٠٢٣

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشوط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الجرجري، احمد خلف ابراهيم ، الجويجاتي، اوس فخرالدين ايوب (٢٠٢٣). "أثر عجز الموازنة على عرض النقد في الاردن للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠" تنمية الرافدين، ٤٢ (١٣١)، ١٠٧-١٢٠، https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

أثر عجز الموازنة على عرض النقد في الاردن للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠

أحمد خلف إبراهيم علو الجرجري[١]؛ أوس فخرالدين ايوب الجويجاتي[٢]

[١&٢]جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

المؤلف الواسل: أحمد خلف إبراهيم علو الجرجري ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

Ahmed.khalaf6690@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2023.177387

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢٢/٨/١٨؛ *التعديل والتنقيح*:٢٠٢٢/٩/٨؛ *القبول*:٢٠٢٢/٩/٢٦؛ *النشر*: ٢٠٢٣/٣/١.

المستخلص

تكمن أهمية هذا البحث في التعرف على مدى تأثير عجز أو فائض الموازنة كنسبة من GDP في عرض النقد بالمعنى الضيق كنسبة من GDP في الاردن، وقد استخدم منهجين، وهما الجانب النظري والقياسي للبحث. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية بين عجز أو فائض الموازنة كنسبة من GDP وعرض النقد الضيق كنسبة من GDP والتي تطابقت في تأثراتها واتجاهاتها ما بين الأجلين القصير والطويل. وقد انتهى البحث إلى ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية والرؤية المستقبلية الشاملة عند إعداد الموازنة العامة، إذ إن الشفافية تتمثل في الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة، وبذلك يتعرف المجتمع على دوره لاسيما عندما يكون هناك عجز في الموازنة ودين عام، أما الرؤية المستقبلية فإنها تستند على استخدام معايير الكفاءة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف الموازنة.

الكلمات الرئيسة

(عجز أو فائض الموازنة بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، عرض النقد الضيق بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

المقدمة

تعد سياسة الموازنة ذات أهمية كبيرة، لأنها تعبر عن برنامج العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للحكومة خلال الفترة المالية، وهي بذلك تمس جميع جوانب الحياة للمواطن، ولما كانت حاجات ومتطلبات الناس في تزايد مستمر أصبح لزاماً البحث عن أفضل السبل لتمويل العجز في الموازنة، إذ يختلف الاقتصاديون حول عجز الموازنة بين مؤيد لنظرية العجز بحجة تحريك الموارد العاطلة، وبين رافض لفكرة العجز بحجة أن العجز ما هو إلا تعويض للاستثمار الخاص، وبين معتدل في نظرية العجز على أساس أن عجز الموازنة يجب أن يكون بضوابط حتى يؤدي إلى نتائج إيجابية، وعلى الرغم من هذا الاختلاف تبقى سياسة الموازنة من السياسات التي تحظى باهتمام وعناية جميع دول العالم

منهجية البحث

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في التعرف على مدى تأثير مؤشر السياسة المالية المتمثل بعجز أو فائض الموازنة بوصفه نسبة من GDP في عرض النقد بالمعنى الضيق بوصفه نسبة من GDP في الاردن وتحديد أهمية نتائج العلاقات الارتباكية والتأثيرية في متغيرات الدراسة التي ستوضح الصورة أمام متخذي القرار الحكومي.

مشكلة البحث

تتركز المشكلة في الموازنة العامة أن الوزارات والوحدات الادراية تقوم بوضع تقديرات ومعايير غير عملية وغير دقيقة ، التي تعتمد على المبالغة في حجم تقديرات المصاريف واعتبارها هدفاً تسعى الوزرات والوحدات الإدارية إلى تحقيقه وانتزاعه من السلطة المالية والتشريعية لأجل مواجهة الظروف غير المتوقعة ولتجنب المساءلة عن تجاوز المخصصات المالية لكل وزارة او دائرة ولاسيما أن الدول النامية تعيش في ظروف غير مستقرة .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك تأثيراً متبايناً بين عجز أو فائض الموازنة وعرض النقد الضيق.

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على فاعلية موشر عجز الموازنة أو فائض في السياسة النقدية المتمثل بعرض النقد الضيق في الاردن والتوصل إلى استنتاجات وإعطاء بعض المقترحات التي تسهم تنمية الموازنة العامة

منهج البحث

قسم البحث إلى قسمين تضمن القسم الأول الإطار النظري والعرض المرجعي للبحث، في حين تضمن القسم الثاني الاختبارات الخاصة بالأنموذج بالاعتماد على طريقة ARDL

حدود البحث المكانية والزمانية : اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والقياسي معتمداً على بيانات البنك المركزي الاردني والبنك الدولي وللمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠

المبحث الأول : الإطار النظري للبحث

المطلب الأول : مفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابه

يعرف العجز الموازنة بأنها " تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية، وقد يكون هذا العجز غير مقصود نظرا لضعف الدولة في تحصيلها لبعض إيراداها، وقد يكون مقصودا نتيجة سياسة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية، وهذا ما يعرف بسياسة عجز الميزانية (Shubra,1987,18)

يمكن أن يحدث عجزاً في الموازنة نتيجة عدة أسباب، كحدوث أخطاء في تقدير الإيرادات والنفقات، أو عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات، أو حتى عجز مستمر ناتج عن تزايد مستمر في النفقات بدون زيادة في الإيرادات ويمكن إدراج أهم الأسباب التي تؤدي إلى العجز الموازني فيما يأتي:

- انخفاض الإيرادات العامة: والتي يمكن أن تحدث نتيجة ضالة الجهد الضريبي، الاعتماد على الضرائب غير المباشرة. الاعتماد على ضرائب قطاع التجارة (Draz and Osman, 2002, 206)
- ارتفاع النفقات العامة : من بين العوامل التي تساعد على تزايد النفقات العامة ما يأتي :

اتساع نطاق الدولة، تدهور قيمة العملة، تزايد الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، زيادة عدد السكان، زيادة النفقات العسكرية، الأخذ بنظرية العجز المنظم (Qadi,2003,205)

المطلب الثاني : رؤية المدارس الاقتصادية حول عجز الموازنة

أولاً : المدرسة الكلاسيكية لعجز الموازنة:

تبنى الفكر الكلاسيكي مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة للأسباب الآتية :

- إقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.
- اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلاً، حيث تنتقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض في السنوات المقبلة.
- يسهم في نمو الإنفاق الحكومي، وذلك من شأنه أن يضغط على دفع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.
- وجود عجز مالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الاسعار(Ali,2015,173)

ثانياً: الرؤية الكينزية لعجز الموازنة

إن وجهة النظر الكينزية هي أن قاعدة التوازن في الموازنة العامة تحول دون الالتجاء إلى السياسة المالية السليمة التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أكد كيز أن على الدولة في حالة الكساد أن تتدخل في الاقتصاد، وذلك من خلال زيادة النفقات العامة من أجل تنشيط الطلب الكلي الفعال، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن الاقتصادي، وإن تمويل الدولة للزيادة في النفقات العامة يكون من مصدرين هما الاقتراض والإصدار

النقدي الجديد، وقد أشار كينز إلى أنه لا خوف من استخدام هاتين الوسيلتين في التمويل، إذ إن الاقتراض سوف يؤدي إلى إقامة مشاريع تحقق عائداً ومن ثم تزداد الحصيلة الضريبية، ومن ثَّمَ الإيرادات العامة للدولة، أما التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد فذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة العرض الكلي، لذلك لا خوف من حدوث التضخم (Radwan,2009,10)

ثالثاً: الرؤية النيوكلاسكية لعجز الموازنة:

ترتكز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ ترى بأن السبب الأساسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد, فالنظرية النيوكلاسيكية تستند على ما جاءت به أفكار المدرسة النقدية والتي ترى بأن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية يتمثل في ضرورة مواجهة التضخم وليس تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو الوصول للتوظف الكامل . وكذلك نادى أصحاب المدرسة النقدية على أهمية وضرورة التخلص من عجز الموازنة العامة، وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي من أجل التقليل من النفقات الجارية, وخصوصاً تلك النفقات التي تدعم بها المواد الاستهلاكية والتعليم والصحة، فضلاً عن ذلك ركزت هذه المدرسة علي ضرورة الحد من الاستثمارات الحكومية وتحويلها ليستثمر فيها القطاع الخاص من خلال تقليص دور القطاع الحكومي وانتهاج طريق الخصخصة (Zaki,1986,120)

رابعاً: الرؤية النقودية لعجز الموازنة

إن العجز حسب وجهة النظر النقودية ينشأ بفعل النمو المتزايد في النفقات العامة للدولة، سواء أكان في جانب الإنفاق الجاري أم الاستثماري ، ويرى النقوديون أن تمويل عجز الموازنة العامة ما لم يصاحبه تغير في عرض النقد لم يكن له إلا أثر معتدل على الطلب الكلي، والسياسة المالية التوسعية البحتة التي لم يرافقها تغير في عرض النقد والمتمثلة بالضرائب والاقتراض الحكومي من البنك المركزي سوف تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومن ثم تقيد الإنفاق الخاص، كما أن الآثار الناتجة عن انخفاض الإنفاق الخاص سوف تضعف الأثر التوسعي للسياسة المالية التوسعية، وهذا الانخفاض سوف يؤدي إلى إحلال الإنفاق العام محل الإنفاق الخاص, وإن الزيادة في أسعار الفائدة تحدث بسبب زيادة الاقتراض الحكومي الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأموال المعدة للاقراض، ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى خفض جزئي في الاستثمار والاستهلاك الخاص (Guartini and Astrup, 1999, 430). كما يعتقد النقوديون أن تمويل العجز عن طريق النقود المدارة سوف يؤدي إلى زيادة مهمة في الناتج وذلك لأن الإنفاق الخاص سوف يزداد، وهذا التمويل سوف يؤدي إلى زيادة عرض النقد، ويفترض النقوديون أن التمويل عن طريق القروض والضرائب سيفضي إلى زيادة الناتج في الأجل القصير فقط، أما إذا كان التمويل عن طريق النقود المدارة فإن الناتج سوف يزداد حتى في الأجل الطويل(Edgeman, 1999, 334).

خامساً: رؤية التوقعات العقلانية (الرشيدة) لعجز الموازنة

ويرى أصحاب نظرية التوقعات أن العجز المالي سوف يؤدي إلى زيادة الضرائب، لكنهم في الوقت نفسه يرفضون مبدأ زيادة الضرائب لتمويل العجز الحكومي، ولأجل استعداد الأفراد لدفع الضرائب، فسيضطرون إلى

إجراء تخفيض حقيقي وواضح في الاستهلاك، الأمر الذي يضعف فاعلية أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي، ومن ثم فاعلية السياسة المالية المعتمدة. من هنا تتأتى السياسة المالية الواردة المؤثرة من السياسة التي تفاجئ الأفراد والتي لا يمكن التنبؤ بها (Mamouri, 2007, 150)

سادساً: رؤية اقتصاديي جانب العرض لعجز الموازنة

أدى إهمال الكينزية لجانب العرض إلى انتقادها من قبل بعض الاقتصاديين، وقد عرف منتقدوها باقتصاديي جانب العرض، والذين يرون أن أفضل طريق لتحسين الأداء الاقتصادي هو زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، ذلك من خلال إجراء تخفيضات في الضرائب التي يعتقدون أنها سوف تقدم حافزا للعمل والادخار والاستثمار، لقد ظهرت اقتصاديات جانب العرض في الثمانينيات من القرن العشرين والتي أيدها كل من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان وكذلك رئيسة الوزراء البريطانية ماركريت تاتشر، وقد أشار أنصار هذا الاتجاه إلى الحوافز المذهلة التي تحققها الأسواق الحرة، ولذلك دعوا إلى نبذ العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض الحوافز الناجمة عن معدلات الضريبة المرتفعة، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه أن الضرائب العالية سوف تؤدي إلى تقليل عرض العمل ورأس المال، وهذا يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية، لقد أكد اقتصاديو جانب العرض على ضرورة خفض العجز الحكومي، لذا أشاروا إلى أن تخفيض معدلات الضرائب سوف يؤدي إلى زيادة الحافز ومستوى النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يزيد من الإيرادات الضريبية، ومن ثم تقليص العجز المالي. (Samuelos, 2006, 744)

المطلب الثالث : العلاقة بين متغير عجز أو فائض الموازنة وعرض النقد

كيف يمكن للسياسة المالية أن تؤثر في العرض النقدي؟

- تستطيع الحكومة التأثير ، ليس فقط في حجم الموجودات المالية والحقيقية التي يحتفظ بها المجتمع ، وإنما أيضاً في محتوى أو تركيب هذه الموجودات . ويتولد ذلك عن طريق سياسة الاقتراض الحكومية من جهة ومن جهة أخرى عن طريق استعمال الحكومة للنقد الحاصل من فائض الضرائب .
- في حالة وجود عجز في الميزانية فإن الحكومة ستضطر إلى اقتراض أموال كافية لتغطية العجز المذكور. وتعتمد آثار تمويل العجز على عرض النقد على الطريقة التي يجري بها هذا التمويل .فقد تقترض الحكومة من البنك المركزي أو البنوك التجارية أو قد تلجأ إلى الجمهور لهذا الغرض . فإذا اقترضت الحكومة من البنك المركزي_فذلك لن يؤثر على عرض النقود؛ لأن الاقتراض لا يؤثر على احتياطيات المصارف التجارية .

أما في حالة الاقتراض من البنوك التجارية ، لغرض تمويل العجز في الميزانية، فهناك وضعان محتملان :

١) إما أن تكون حالة الاحتياطي النقدي لدى البنوك في وضع تستطيع فيه تلافي حاجة الحكومة إلى الاموال دون الحاجة إلى تقليص قروضها إلى القطاع الخاص وذلك لتوفر احتياطيات فائضة لديها، فلن يتأثر الاستثمار الخاص بالضرورة بالاقتراض الحكومي .

اما عرض النقد فسيزداد نتيجة لذلك بسبب توسع الائتمان الصيرفي وارتفاع دخول الافراد.

٢) أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطيات نقدية فائضة ، فعندئذ يمكن أن يجاب طلب الحكومة بإحدى طريقتين أو بكليهما :

- تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني للبنوك التجارية ، أو قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، مما يزيد من الاحتياطيات الفائضة التي تسمح للبنوك بالتوسع في الائتمان ، وبالتالي زيادة عرض النقد (Mr. Ali, 2004, 86-85)
- قيام البنوك التجارية نفسها بتقليص قروضها إلى الأفراد والمشاريع . وفي هذه الحالة لن يتأثر عرض النقد، بل سيبقى على حاله لأن البنوك ستستبدل القروض العامة بالقروض الخاصة ، غير أن حجم الائتمان الخاص سيقل وكلفته ستزداد نتيجة لذلك .

أما إذا اقترضت الحكومة من القطاع الخاص غير المصرفي ، أي من الجمهور . فإن عرض النقد ينخفض في الأمد القريب لكنه لن يتأثر في الأمد البعيد ذلك أن الودائع النقدية ستقل عندما يبتاع الافراد السندات الحكومية، وبالتالي تنخفض الايرادات المصرفية ، إلا أنها ستزداد المقدار نفسه عندما يستلم الأفراد مدفوعات جديدة من قبل الحكومة تمثل دخولا اضافية لهم .

أما تأثير ذلك على وفرة الائتمان للقطاع الخاص فهو أمر يصعب التكهن به ، لأنه يعتمد على مقدار الايداعات الجديدة لدى البنوك الجديدة التي ستحصل الأخيرة عليها.

- أما في حالة وجود فائض في الميزانية ، فيعتمد أثر الفائض الضريبي في جزء منه على كيفية استعمال هذا الفائض حيث يفترض تمويل الفائض انكماشاً في عرض النقد .
- وبما أن الضرائب تفوق في هذه الحالة ، النفقات ، فإن تمويل الفائض ينطوي في العادة على اطفاء جزء من الدين الحكومي العام وهنا يمكن التمييز بين أربع حالات هي :

١) قد يستعمل الفائض لزيادة نقد الخزينة وودائعها لدى البنك المركزي أو لدفع ديون الخزينة للبنك المذكور وفي هذه الحالة ينكمش عرض النقد لدى الجمهور بسبب انكماش حجم الاحتياطي النقدي لدى البنوك، وهو انكماش ناتج عن وجود الفائض نفسه ، مما يؤدي إلى تقليص وفرة الائتمان وارتفاع كلفته .

٢) أما إذا استعمل الفائض لزيادة ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية فإن متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني اللازم ستزداد ، مما يؤدي مبدئياً إلى تقليص عرض النقد القانوني اللازم والذي سيزداد هو الآخر، مما يفضي إلى تقليص عرض النقد لدى الجمهور نتيجة الفائض وكذلك سيؤدي الفائض إلى تقليص القاعدة النقدية للبنوك التجارية.

٣) ولكن اذا أطفات الخزينة سندات حكومية تحتفظ بها البنوك التجارية فإن احتياطيات الاخيرة النقدية سترتفع ، فحين أدى الفائض إلى تقليل الاحتياطيات المذكورة بالمقدار نفسه فسيعيد إطفاء السندات هذه الاحتياطيات إلى وضعها السابق .

٤) أما إذا استعملت الحكومة الفائض لاطفاء ديونها وسنداتها لدى الافراد فذلك لن يؤثر على الاحتياطيات النقدية للبنوك ، ولا على قاعدتها الائتمانية؛ لأن ودائع الافراد لدى البنوك ستزداد كلما أطفات الحكومة جزء من

سنداتها وهنا لن يكون هناك تأثير ايضا على عرض النقد لدى الجمهور؛ لأن الفائض سيعود بوصفها مدفوعات لاطفاء الدين الحكومي العام الذي يحتفظ به الافراد (Mr. Ali, 2004, 88-87)

المطلب الثالث : الاستعراض المرجعي (الدراسات السابقة)

١. دراسة (مطر ،٢٠١٢) بعنوان ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٩

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اهم تطورات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي ، اعتمدت الدراسة على عرض النقدm1 بوصفه متغيراً تابعاً ، والايرادات الحكومية والنفقات الحكومية والموازنة العامة بوصفها متغيرات مستقلة ، إذ ظهرت من خلال هذه الدراسة أن أدوات السياسة المالية لها تأثيرات مختلفة على متغير عرض النقد والنماذج القياسية المقدرة أثبتت أن كل من الانفاق العام والايرادات العامة تؤدي دورا مهما في التأثير على متغير عرض النقد من خلال العلاقة الإيجابية التي بينهما، على حين كان تأثير الموازنة الحكومية من حيث الفائض أو العجز بشكل أقل وبالاتجاه نفسه.

٢. دراسة عبدالهادي،٢٠٢١، بعنوان أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق- دراسة تحليلة للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠.

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير ادوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي , وأي من هذه الادوات ذات تأثير أكبر في تحقيق هدف الاستقرار النقدي , وفي سبيل تقليل الجهود المبذولة من قبل المسؤولين عن وضع السياسة المالية في سبيل تحقيق افضل النتائج وليتسنى لهم وضع الخطط المستقبلية والتي تكون ذات تأثير أكبر على الاقتصاد ، استنتج من خلال البحث أن تأثير السياسة المالية ضعيف في الوصول إلى هدف الاستقرار النقدي للعراق في ظل التقلبات والتذبذبات الحاصلة في أدوات السياسة المالية . إلا أن النفقات العامة بوصفها أداة للسياسة المالية كان لها التأثير الأكبر مقارنة مع الأدوات الأخرى للسياسة المالية في مضمار تحقيق الاستقرار النقدي.

المبحث الثاني: الإطار العملي لأثر عجز الموازنة او فائض الموازنة على عرض النقد

المطلب الأول: توصيف النموذج وصياغته:

إن الأنموذج الاقتصادي القياسي بصيغه العامة والمطلوب تقديره وتحليله في هذا البحث يأخذ الشكل الآتي:

$$Y_t = f(X_{1t}) + U_t \quad ; t=1,2,\ldots,n \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث إن:

Y_t : المتغير التابع ويمثل عرض النقود بمعناه الضيق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X_{1t} : المتغير المستقل ويمثل عجزًا أو فائضًا الموازنة بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

U_t : عبارة عن متغير الخطأ في الأنموذج (١) أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب، وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير المقاسة، وتلك التي غير مضمنة في الأنموذج والتي يعتقد أنها تؤثر في عرض النقد مثل الاستقرار السياسي والاستقرار الأمني للبلد وغيرها.

المطلب الثالث: تقدير وتحليل أنموذج دولة الأردن

أولاً: اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج:

نلاحظ من نتائج الجدول (١) أن متغير عجز الموازنة هو ساكن بالمستوى بمعنى درجة تكامله الصفر I(0)، أي أن درجة تكامل كل منها هي الواحد I(1). وبذلك تتحقق شروط بناء نماذج (ARDL).

الجدول (١): نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات أنموذج الأردن خلال المدة (1990–٢٠٢٠)

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	Inter. & Trend	Intercept	Inter. & Trend
Y_t	-2.4983$^{n.s}$ (0.123)	-4.137** (0.017)	-4.838*** (0.000)	-5.074*** (0.002)
X_{1t}	-3.585** (0.012)	-3.674** (0.040)		

*** significant at 1% level
** significant at 5% level
n.s not significant

القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية P-value

– مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق (١)

١– تقدير وتحليل العلاقة طويلة الأجل:

يعرض الجدول (٢) نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(1,0,2,2,1) الذي يبين أثر عجز أو فائض الموازنة في عرض النقد للأردن في الأجل الطويل. ويتبين من الجدول أن الأنموذج القياسي المقدر في الأجل الطويل هو:

$$\widehat{Y}_t = 32.1256 - 6.3070X_{1t} - 0.2132@TREND \quad \dots\dots(2)$$

ويبين من الجدول(٢) الآتي

- عجز أو فائض الموازنة: يلاحظ من بيانات الملحق (١) أن قيم هذا المتغير لجميع سنوات المدة (١٩٩٠–٢٠٢٠) كانت سالبة، فهذا يعني أن هذا المتغير يمثل عجز الموازنة للأردن خلال مدة الدراسة. وهناك تأثير معنوي سالب لعجز الموازنة في عرض النقد في الأجل الطويل وعند مستوى معنية (١٪)، يعني ذلك عند زيادة نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (١٪) فذلك يؤدي إلى تراجع نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (٦.٣١٪) بافتراض ثبات باقي المتغيرات عند مستويات معينة.
  - الاتجاه العام: هناك تأثير معنوي سالب للاتجاه العام للمعادلة في عرض النقد عند مستوى معنية (٥٪)، ويعني ذلك أنه في الأجل الطويل ستنخفض نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (-٠.٢١٪).
  - معنوية الأنموذج: بصورة عامة فإن الأنموذج القياسي المقدر يعد معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (١٪)، بمعنى أن متغير السياسة المالية (عجز او فائض الموازنة) تؤثر معنوياً في

عرض النقد في الأجل الطويل. فضلاً عن ذلك يتمتع الأنموذج بقدرة تفسيرية عالية، إذ إن (60%) من التغيرات في عرض النقد الضيق سببها متغير السياسة المالية الواردة بالأنموذج (2).

الجدول (٢): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين عجز أو فائض وعرض النقد للأردن خلال المدة (1990-٢٠٢٠)

ARDL Long Run Form
Dependent Variable: Y_t
Selected Model: ARDL(1,0,2,2,1)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Sample: -1990- 2020

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	32.12565	9.487014	3.38628**	0.003
X_{1t}	-6.307037	1.974610	-3.19407**	0.005
@TREND	-0.213257	0.093819	-2.27306*	0.036
R-squared	0.600575	Mean dependent var.		36.02581
Adjusted R-squar.	0.606242	S.D. dependent var.		4.680206
S.E. of regression	1.893942	Akaike info criterion		4.408702
Sum squared resid.	60.97928	Schwarz criterion		4.974479
F-Stat.	13.9985**	Hannan-Quinn criter.		4.585896
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat		2.375992

** significant at 1% level
* significant at 5% level

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق (١)

٢- تقدير وتحليل العلاقة قصيرة الأجل:

يعرض الجدول (٣) نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(1,0,2,2,1) الذي يبين أثر متغير السياسة المالية (عجز او فائض الموازنة) في عرض النقد للأردن في الأجل القصير.

ويتضح من الجدول (٣) أن الأنموذج القياسي المقدر للأردن في الأجل القصير هو:

$$\Delta\widehat{Y}_t = -1.6522\Delta X_{1t} + 0.5431\Delta X_{1t-1} \quad \text{.....(3)}$$

كما يتبين من الجدول (٣) ومن المعادلة (3) ما يأتي:

- عجز الموازنة: هناك تأثير معنوي لعجز الموازنة في عرض النقد في الأجل القصير وعند مستوى معنية (١٪). فعند زيادة نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ (١٪) في سنة ما فذلك سيؤدي إلى تراجع نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة نفسها بـ (١.٦٥٪)، وزيادته في السنة التالية بـ (٠.٥٤٪) بافتراض ثبات باقي متغيرات عند مستويات معينة.
- معنوية الأنموذج: بصورة عامة فإن الأنموذج القياسي المقدر يعد معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (١٪)، بمعنى أن متغير السياسة المالية (عجز الموازنة) يؤثر معنوياً في عرض النقد في الأجل

القصير. فضلاً عن ذلك فإن الأنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، إذ إن (57%) من التغيرات في عرض النقد الضيق سببها متغير السياسة المالية الواردة بالأنموذج (٣).

الجدول (٣): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين عجز أو فائض وعرض النقد للأردن خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

ARDL Short Run Form
Dependent Variable: ΔY_t
Selected Model: ARDL(1,0,2,2,1)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Sample: 1990- 2020

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ΔX_{1t}	-1.652233	0.233989	-7.06116**	0.000
ΔX_{1t-1}	0.543051	0.147369	3.68498**	0.002
R-squared	0.583908	Mean dependent var.		-0.755315
Adjusted R-squar.	0.578544	S.D. dependent var.		3.103630
S.E. of regression	1.704047	Akaike info criterion		4.132840
Sum squared resid.	60.97928	Schwarz criterion		4.510025
F-Stat.	10.269**	Hannan-Quinn criter.		4.250969
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat		2.375992

** significant at 1% level
n.s not significant

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق (١)

ثانياً: اختبار التكامل المشترك:

لاختبار وجود التكامل المشترك بين عجز او فائض الموازنة وعرض النقد تم استخدام اختبار الحدود، حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (٤).

الجدول (٤): نتائج اختبار التكامل المشترك بين عجز او فائض الموازنة وعرض النقد للأردن للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test
Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Sig. F	I(0)	I(1)
F-statistic	8.07046**	10%	3.03	4.06
K	1	5%	3.47	4.57
		2.5%	3.89	5.07
		1%	4.4	5.72

** significant at 1% level

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق (١)

نلاحظ من الجدول (٤) أن قيمة (F) البالغة (٨.٠٧٠٥) وهي قيمة أكبر من الحد الأعلى I(1) وعند جميع مستويات المعنوية، عليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بعدم تساوي معاملات العلاقة طويلة الأجل

ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك وعند مستوى معنوية (١٪) بين متغير السياسة المالية (عجز الموازنة،) وبيـن عرض النقد الضيق في الأردن خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

الاستنتاجات

١. ملاءمة نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموّزع لتمثيل العلاقة بين متغير السياسة المالية (نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي) وبين نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي ، إذ أظهرت جميع النماذج المقدرة معنوية عالية وقدرة تفسيرية كبيرة، إلى جانب خلو هذه النماذج من المشاكل القياسية، مما يتيح إمكانية استخدام هذه النماذج للتنبؤ المستقبلي بنسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن.
٢. فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية بين متغير السياسة المالية (نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي) وعرض النقد الضيق والتي تطابقت في بعض تأثيراتها واتجاهاتها ما بين الأجلين القصير والطويل.
٣. وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل يبين مؤشر السياسة المالية (نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي) وعرض النقد الضيق لدى دولة الأردن، فعندما تنحرف نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير فإنه يتصحح بنسبة (٣٧٪) من هذا الانحراف في السنة، أي أن عرض النقد الضيق يستغرق ما يقارب سنتين وثمانية أشهر ليصل إلى قيمته التوازنية.

ثانياُ: المقترحات

١. ضرورة مراعاة البنك المركزي لمسألة التركيز على عرض النقد وخاصة النقد في التداول عند صياغته لسياسته في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
٢. الاستفاذة من الفائض الاقتصادي المتحقق في سنوات معينة من خلال الاستثمار في صناديق الثروة السيادية لما لذلك من أثر في توفير مصدر دخل يقلل من أثر الصدمات الخارجية إلى إلى جانب تنويع مصادر الايرادات العامة، إذ يمكن اللجوء إلى هذه المصادر في حالة عدم كفاية مصادر الايرادات الأخرى اعتماد مبدأ الشفافية والرؤية المستقبلية الشاملة عند إعداد الموازنة العامة، إذ إن الشفافية تتمثل في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة، وبذلك يتعرف المجتمع على دوره لاسيما عندما يكون هناك عجز في الموازنة ودين عام، أما الرؤية المستقبلية فتستند على استخدام معايير الكفاءة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف الموازنة.

The reviewer
First: Research and scientific journals

Ali, Tobin (2015) The budget deficit and its effects between theory and practice, University of Jilani Bounaama, Journal of the New Economy, No. 15.

Matar, Jiad Team (2012) The financial policy in Iraq and its role in influencing the money supply during the period 1970-2009, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 8.

Abdul Hadi, A. Aladdin, 2021, the impact of fiscal policy on achieving monetary stability in Iraq - an analytical study for the period 2004-2020, Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University

Second: books

Shubra, Muhammad Omar (1987) Towards a just monetary system, International Islamic Institute, 1987

Draz and Osman, Hamed Abdel-Majeed, Saeed Abdel-Aziz (2002) Principles of Public Finance, Egypt

Qadi, Abdul Majeed (2003) Introduction to Macroeconomic Policies, Diwan of University Publications

Radwan, Muhammad Awad (2009) The Philosophy of Program Budget and Performance in Treating the Problems of Deficit and Public Debt in the State's General Budget, Al-Qaher, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1st Edition

Edgman, Michael (1999) Macroeconomics - Theory and Politics, translated and Arabized by Muhammad Ibrahim Mansour, Riyadh - Saudi Arabia, Dar Al-Marikh

Guartini and Astrup, James, Rhaegar (1999) Macroeconomics, public and private testing, translation and Arabization by Abdel-Fattah and Abdel-Azim Muhammad, Saudi Arabia, Dar Al-Marikh

Zaki, Ramzy (1986) Imported Inflation, Cairo, Arab Future House

Al-Mamouri, Abd Ali Kazem (2007) History of Economic Ideas - Part Two, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, 1st Edition

Samuelson, and Nour House (2006) Economics, Beirut - Lebanon, Library of Lebanon Publishers, 1st Edition.

El-Sayed Ali, Abdel Moneim (2004) Money, Banks and Financial Markets, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

Year	M1(% GDP)	budget deficit or surplus %GDP
1990	51.89	-9.37
1991	54.10	-12.78
1992	47.53	-1.94
1993	44.54	-2.41
1994	40.06	-3.00
1995	37.03	-3.55
1996	31.33	-4.69
1997	31.96	-9.12
1998	28.77	-8.90
1999	30.76	-5.87
2000	33.79	-6.00
2001	33.31	-6.36
2002	34.09	-6.93
2003	40.39	-10.61
2004	39.46	-9.69
2005	45.50	-6.07
2006	42.78	-6.52
2007	39.84	-7.52
2008	34.66	-6.57
2009	34.67	-10.58
2010	34.00	-7.51
2011	34.69	-12.39
2012	32.11	-9.58
2013	34.37	-8.00
2014	35.29	-6.96
2015	36.06	-6.61
2016	36.67	-6.05
2017	34.47	-4.95
2018	31.74	-5.32
2019	32.67	-5.85
2020	32.20	-9.58

Sources: Central Bank of Jordan, Arab Monetary Fund, World Bank